الفصل الثاني

تحديات واجهت الرئيس

الفصل الثاني
تحديات واجهت الرئيس

التحدى الاقتصادى

تواجه مصر تراجعاً اقتصادياً كبيراً بسبب تداعيات المرحلة الانتقالية وما صاحبها من انفلات أمني ومطالب فئوية وهروب للاستثمار وتنتظر الرئيس الجديد عدة أزمات خطيرة تؤثر علي كافة أنشطة الاقتصاد المصري وهو ما يجعله في موقف صعب منها:-

١- تراجع الاحتياطى الأجنبى .

من الأزمات الاقتصادية العديدة التى أفرزتها الأوضاع السياسية والأمنية وسوء إدارة المرحلة الانتقالية خلال الفترة الماضية ومن بين هذه الأزمات تراجع احتياطى النقد الأجنبى للبلاد وعدم كفاءة السياسة المالية وأصبح الوضع غاية فى الخطورة تتضح معالمه عند طلب الاقتراض الخارجى وهو ما يجعل تكلفته مرتفعة فقد تراجع احتياطى النقد الأجنبى بالبنك المركزى مما سيؤدى إلى تداعيات سلبية على حياة المواطنين نتيجة لعدم قدرة الدولة على استيراد احتياجاتهم الضرورية من السلع وعدم قدرتها على سداد ما عليها من ديون خارجية وسيؤدى إلى سلبيات أخرى تؤثر على أداء السوق المصرى وخلال العام ونصف الماضي كان التراجع فى الاحتياطى نتيجة أسباب عديدة أهمها هروب أموال للخارج بطرق مختلفة عن طريق البورصة من خلال خروج الأجانب من استثماراتهم فى أذون الخزانة وبعض الاستثمارات الأخرى وتراجع إيرادات الدولة من السياحة وتوقف

عجلة الإنتاج وعدم دخول استثمارات أجنبية جديدة للبلاد منذ بدء الثورة أو سوء إدارة للاحتياطيات وهروب أموال فى شكل تحويلات بالدولار.
والوضع المتردي للاحتياطيات الدولية سيؤدي إلي عدم القدرة على استيراد حاجياتنا الأساسية من الغذاء ومستلزمات الإنتاج والأدوية وضغط على سعر صرف الجنيه المصري في ظل استمرار طبع البنك المركزي للنقود الذى قد يؤدى إلى انخفاض سعر صرف الجنيه أمام العملات الرئيسية بشكل كبير.

٢- نقص السيولة .

نقص السيولة يدفع البنك المركزى لخفض الاحتياطى مرتين خلال ٦٠ يوماً وهذا سيؤدي إلي شلل وعدم القدرة علي الاستيراد أو دفع الرواتب، حتي فرصة الاقتراض من الخارج ستكون محدودة وصعبة في ظل تدهور الأوضاع السياسية .

والأرقام تشير إلي أن البنك المركزي تدخل مرتين لمواجهة شبح نقص السيولة في البنوك وذلك خلال فترة لا تقل عن شهرين بخفض الاحتياطي القانونيحيث كانت البنوك تقوم بوضع ١٤% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية لديها في البنك المركزي بدون عائد، هذا الخفض أتاح سيولة للجهاز المصرفي بما يزيد علي ٢٠ مليار جنيه والسبب الرئيس في تفاقم أزمة نقص السيولة هو توظيف ودائع عملاء البنوك في أذون الخزانة المصرية لسد عجز الموازنة، وهذا التوظيف هو الذي دفع إلي تخفيض التصنيف الائتماني للبنوك الكبرى في مصر.

٣- التلاعب فى البورصة .

سقط سوق المال والبورصة من أجندة مرشحي الرئاسة ولم يلتفت إليها أحد من المرشحين لرئاسة الجمهورية طوال الفترة الماضية وخلا خطابهما تماما من رؤيتهما لسوق المال والبورصة كأحد القطاعات الاستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد باعتباره مرآة تعكس أداء الاقتصاد وقد خسرت القيمة السوقية للأسهم منذ اندلاع الثورة وحتى الآن قرابة ١٧٠مليار جنيه بسبب الاضطرابات واتجاه المستثمرين لتصفية محافظهم الاستثمارية.

٤- المطالب الفئوية والضغط يعطل الإنتاج .

شهد المجتمع المصرى حالة من الفوران السياسى والاجتماعى تخللتها مطالب فئوية وهذه فئات طال حرمانها تطالب بحقها المشروع فى العدالة الاجتماعية وبنصيب عادل من الدخل والثروة لكن على الجانب الاقتصادي فان الطلب تعرض لارتفاع كبير في حين أن العرض قد تقلص

وهذا أدى إلى ارتفاع الأسعار ونقص المخزون من السلع الرئيسية .

٥- زيادة المصروفات ونقص الإيرادات .

وللتعرف على حقيقة الوضع يجب أن ننظر إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية التى من أهمها عجز موازنة الدولة فى العام الماضى، حيث اتسعت الفجوة بين إيرادات ومصروفات الدولة بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة.

ولكن ما الأسباب وراء هذه الزيادة السريعة فى إجمالى مصروفات الدولة ؟

بالنظر إلى توزيع مصروفات الدولة يظهر خدمة الدين والدعم كأكبر عاملين فى الموازنة ويشكل هذان العاملان أكثر من ٥٠% من المصروفات، وبما أن هذين العاملين هما الأكبر فى المصروفات، فيعتبران الأهم فى زيادة المصروفات، وبالتالى عجز الموازنة ولكن ما أسباب زيادة خدمة الدين؟ السبب الرئيس فى هذا يكمن فى زيادة سعر الفائدة على أذونات الخزانة المصرية، التى أدت إلى ارتفاع حجم خدمة الدين بشكل كبير والسبب وراء ارتفاع أسعار الفائدة هو عدم الاستقرار السياسى فى البلاد، الذى أدى إلى ازدياد المخاطرة فى الاستثمار فى أذون الخزانة المصرية حتى وصلت إلى ما يقارب ١٧% فى الربع الأول من عام ٢٠١٢.

٦- عجز ميزان المدفوعات .

وأيضاً شهد عام ٢٠١١-٢٠١٢ انخفاض حاد فى ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الصادرات المصرية وزيادة الواردات المصرية من الخارج وانخفاض

الدخل العام من السياحة الذى انخفض من ١٤ مليار دولار سنوياً ليصبح فى نهاية عام ٢٠١١ حوالى ٢.٨ مليار دولار أمريكى فقط كذلك انخفضت قيمة العملة المصرية فى مواجهة الدولار فى حدود ١٢% أيضاً تأثر الاقتصاد المصرى بزيادة الديون الخارجية من ٣٤ مليار دولار إلى ٣٦ مليار دولار وزيادة الدين الداخلى فى حدود ١٠٠ مليار جنيه مصرى وخسرت البورصة المصرية ٢٠٠ مليار جنيه مصرى

إن إمكانيات مصر تؤهلها للانطلاق السريع نحو التقدم والتنمية لذا يجب وضع شكل اقتصادى فى مصر خلال السنوات القادمة وعلى الحكومة المصرية أن تعمل جاهده على المحاور الآتية حتى يشعر المواطن بحصاد نتائج ثورة ٢٥ يناير

١- محاولة تخفيض النفقات .

٢- إلغاء دعم الغاز للصناعات كثيفة استخدام الطاقة.

٣- تنشيط السياحة المصرية .

٤- وضع الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور .

٥-شراء المحاصيل من الفلاحين بأسعار مناسبة وعالمية خاصة القمح والقطن.

٦- تفعيل البورصة كوسيلة تمويل من خلال طرح الأسهم والسندات لمشروعات جديدة واستخدامها كسوق لإصدار الأسهم.

ويرى بعض الخبراء فى الأزمات الاقتصادية أنه على مصر لكى تخرج من كبوتها أن تتبع النقاط الآتية :

أولاً: خطة واضحة للتنمية الاقتصادية تأخذ في الاعتبار عدة أهداف قومية منها هدف الأمن القومي وهدف تلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين وهدف استمرارية النمو .

ثانياً: تشكيلة عوامل الإنتاج المصري حيث أصبح من الضروري تقييم الصناعة المصرية وتشكيلة إنتاجها ليس فقط على أساس المزايا النسبية لعوامل الإنتاج التقليدية (الأرض /العمالة/رأس المال) ولكن على المزايا التنافسية المبينة على المعرفة والتكنولوجيا .

ثالثاً : البطالة يندهش الكثير عندما يعلم أن اليابان – وهي القوة الاقتصادية الكبري –لم يكن لديها خلال الخمسين سنة الماضية سياسية اقتصادية بمعنى الكلمة بل أن الحيرة تنتاب الآن القيادات السياسية اليابانية في وضع سياسة اقتصادية حديثة لأول مرة لا تتمشى مع الحكمة التقليدية اليابانية ، فاليابان وعلي امتداد الفترة منذ الحرب العالمية الثانية اتبعت أساسا سياسة اجتماعية نبعت منها التوجيهات الاقتصادية، فالفرد والمجتمع اليابانيين كانا هما الهدف، ومصر بالذات لا يمكن أن تضع مشكلة تشغيل الملايين من العاطلين وطالبي العمل الجدد في مرتبة ثانوية، بل هي أهم التحديات ليس أمام واضعي السياسات الاقتصادية فقط بل أمام المجتمع بأسرة .

رابعاً : التخصص فنحن أمام عنصرين لا يمكن تجاهلهما في برنامج التخصص عنصر الإدارة المصرية وعنصر الرأسمال المصري، فلن تجدي مجرد نقل ملكية المصانع من الدول إلي الأفراد .

خامساً: التشريعات المساندة لاقتصاد السوق حيث تتطلب المرحلة القادمة من عمليات الإصلاح الاقتصادي فهما متعمقا لآليات اقتصاد السوق ، لما تقتضيه هذه المرحلة من ضوابط وتشريعات جديدة تؤمن الانتقال السليم نحو الرأسمالية، وتقي الاقتصاد المصري من سلبيات التجربة .

سادساً: الكيان الاقتصادي للحكم المحلي .

سابعاً: المؤسسات الوسيطة بين الدولة والسوق .

ثامناً: بنية الاتصالات والمعلومات .

تاسعاً: التجارة الدولية والتصدير .

عاشراً : نخبة الإدارة فلم يشهد تاريخ البشرية تطورا لشكل مؤسسى بالسرعة التى نمت بها مؤسسة الإدارة فى العالم الحديث، ففى أقل من مائة وخمسين عاما غيرت، الإدارة، من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للعالم بما لم تغيره أية مؤسسة من قبل

التحديات السياسية

وهى التحديات الخاصة بإدارة شئون البلاد سواء فى الشأن الداخلى أو الخارجى .

تحديات السياسة الداخلية

أول التحديات التى تواجه الرئيس والأولى بالاهتمام فى هذه المرحلة هو الشأن الداخلى الذى أوشك على الانهيار .

١- إرساء معالم النظام الديمقراطي :

حيث يجب التنبيه إلى أهمية تآلف القوى الوطنية بكافة أشكالها مع القوات المسلحة على أساس حماية الثورة والانطلاق معا لتحقيق أهدافها وبناء نظام ديمقراطي جديد بمؤسساته ومبادئه وضوابطه المتعارف عليها.

٢- التحول إلى الحكم المدنى :

يود كثيرون لو تحقق الانتقال إلى حكم مدنى فى مصر فى أقرب وقت ممكن فلا يمكن حتى لأشد أنصار المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يجاهر بالادعاء أن المجلس كان بارعا فى أداء مهمته، وليس بوسعه تبرير إخفاق المجلس بأن بعض الصعوبات التى واجهها كانت من فعل الآخرين، أو أنه كان من العسير التنبؤ بها فآخر الأزمات التى اعترضت طريق المجلس تعود إلى رفضه التحقيق

ومساءلة من يفترض أنهم يأتمرون بأمره، وهم تحت سيطرته، ومع ذلك فقد أطلقوا الرصاص على العشرات من شباب مصر وتسببوا فى مقتل العديد منهم، وإصابة عدد آخر ، كما أن المجلس هو المسئول عن المأزق السياسى والدستورى الذى تجتهد عقول الأمة فى البحث عن مخرج مناسب منه، بقبوله فكرة تعديل دستور ١٩٧١، والتى نصحه بها فقهاء وخبراء، جازاهم الله على ما نصحوا به، وكانت خطة واضحة لتسليم مهمة صياغة الدستور والتحكم فى مسار فترة الانتقال ليد فصيل سياسى، أيا كان حظه من أصوات الناخبين، إلا أنه لا يمكن أن يوصف بأن أفكاره ورؤاه تحظى بإجماع وطنى يؤهله ليضع بصماته وحده على المفاهيم الأساسية التى تستمد منها مواد هذا الدستور.

لذا ولما عاناه الشعب على مدى ستين عاما من حكم العسكر هناك رغبة جارفة فى انتقال مصر فى أقرب وقت إلى حكم مدنى نرجو أن يكون ديمقراطيا يوفر للمصريين الأمن، ويفتح الباب لدوران عجلة الانتاج ويعبئ طاقات المواطنين جميعاً لبناء مصر الجديدة التى كانت حلم الملايين منهم عندما خرجوا لإسقاط الحكم المستبد السابق، ومع ذلك فطريق الانتقال إلى هذا الحكم المدنى ليس مفروشا بالورود، وإنما هناك تحديات ضخمة على هذا الطريق، سوف تصبح بدورها سببا فى مزيد من التوتر والصدام مما يزيد من تكلفة الانتقال، وربما يؤدى، دون أن ندرك، إلى إطالة أمد الحكم العسكرى هذه التحديات هى من نوعين: تحديات سياسية وتحديات دستورية.

٣- الحاجة إلى توافق وطني :

فمما يثير القلق ظهور حالة من الاستقطاب السياسي بين النخب المصرية حيث اتجه البعض إلى استخدام مصطلحات قد تدفع إلى توجيه رسائل لقوى خارجية مثل القول بسرقة الثورة من قبل الإسلاميين أو طرح مسألة المادة الثانية من

الدستور التى تؤكد مرجعية الشريعة الإسلامية ونستطيع القول أن مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية في مصر يتطلب بناء توافق وطني عام والبعد عن سياسة الانقسام والاستقطاب.

٤- الحاجة إلى النضج السياسي :

على الرغم من أن معظم المحللين والكتاب نظروا إلى نتائج الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة المصرية التي جرت بعد ثورة ٢٥ يناير باعتبارها تمثل السيناريو الأسوأ والكارثة، ليس فقط لمصر ولكن لبلدان الربيع العربي الأخرى، فإن النظرة الفاحصة تظهر أن هذه الانتخابات جاءت معبرة عن حقيقة موازين القوى السياسية المؤثرة في مصر بعد الثورة وإذا كانت الانتخابات في مجملها قد شابها بعض النقص والقصور، فإن نتائجها تتسم بدرجة كبيرة من الوضوح والمطابقة لواقع رغبات الشعب فالتيار الإسلامي والثوري أبلى بلاء حسناً في هذه الانتخابات، كما أن الأقباط وغيرهم من المواطنين الذين يشعرون بغياب الأمن رأوا في مرشح النظام القديم الملجأ والملاذ ولقد تضاربت ردود الأفعال على هذه النتائج، وتراوحت ما بين رافض لها ينادي بحتمية العودة إلى الميدان والتمسك بالشرعية الثورية، ومؤيد لخيار الشعب الديمقراطي كما أظهرته صناديق الاقتراع على أن أغرب التفسيرات للمشهد الانتخابي المصري ذهبت في غلوائها إلى حد وصف جمهور الناخبين بعدم النضج وعدم الوعي السياسي.

٥- مواجهة أنصار الجهاد في مصر :

ان إعلان جماعة تُطلق على نفسها اسم جماعة أنصار الجهاد في سيناء مبايعتها أمير تنظيم القاعدة الدكتور أيمن الظواهري يظهر مشكلة جديدة أمام الأحزاب الفائزة في الانتخابات المصرية وعلى رأسها حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين.

وعلى الرغم من أن خلاف الإخوان مع منهج القاعدة ليس جديداً، إلا أن الجديد هنا أنها المرة الأولى التي يتواجه فيها المنهجان بعد تغييرات الربيع العربي التي

سمحت بوصول تيارات إسلامية إلى الحكم في أكثر من دولة عربية ولكن في موازاة تقدّم الإخوان نحو الإمساك بالحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية، برز طيف مختلف من الإسلاميين بدا مصمماً على استخدام العنف لتحقيق أهدافه ومطالبه بدل السير في منهج الانتخابات، كما فعل الإخوان والسلفيون وحتى جماعات جهادية مثل الجماعة الإسلامية وحتى الآن تنحصر هذه الفئة التى تعتمد على العنف،على ما يبدو في شبه جزيرة سيناء وتضمن البيان التأسيسي لهذه الجماعة عدداً من المواقف بعضها محلي وبعضها بدا واضحاً منه أن أنصار الجهاد تسير على نهج القاعدة ولم يكتف البيان بالحملة على تصرفات النظام المصري في عهد الرئيس المخلوع بل هاجم النظام الجديد الذي نشأ بعده إذ قال إنه بعدما قام من سمّاهم الأسود في سيناء بتفجير خط الغاز في سيناء، هب النظام الفاسد لإرضاء اليهود وحملة الصليب من خلال قتل الشهيد الملثم سالم محمد جمعة وكان جمعة قد قُتل خلال عملية مداهمة قامت بها قوات من رجال الجيش والشرطة لضبط أفراد خلية مسلحة تضم خمسة من قيادات الجهاد في حي الدهيشة في العريش في أغسطس ٢٠١٢.

٦- المشاركة السياسية :

مازالت مصر تطبق نظام حكم يتسم بالتسلسل الهرمي حيث تتدرج السلطات من المستوى الأعلى إلي الأدنى،وبالتالي تعد المشاركة ضعيفة وهناك عدد من الآليات التي يمكن أن تساعد في زيادة مستوى المشاركة، ولكن هذه الآليات مازالت قليلة في إطار نظام الحكم بوجه عام والهيئات العامة بوجه خاص وتشمل هذه الآليات : اللامركزية، وتطبيق الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة أمام الجمهور العام .

٧- سيناء :

مع وصول محمد مرسى للسلطة، فإن هناك العديد من التحديات الهائلة التي تواجه أمن سيناء قبل أي شيء آخر فكان دمج سيناء في مصر دائما مشكلة واجهت الحكومات المصرية المتتالية، وقد فشلت كل المحاولات وكان الأمن فى

سيناء مصدر قلق حتى في عهد مبارك، لإيجاد حل لهذه المشكلة، حيث كان يتم إغلاق الحدود مع غزة، وهو القرار الذي كلف مبارك غاليا من الناحية السياسية وأخذت المشكلة منعطفا خطيرا بعد ثورة ٢٥ يناير، مع التقارير التي لا نهاية لها من تدهور الأمن فى سيناء، واختطاف السياح، وانتشار الجماعات المسلحة في المنطقة والمعاهدة الأولى بين مصر وإسرائيل لن يتم تحديد مستقبلها ، في القاهرة أو القدس، وبالتأكيد ليس في واشنطن، ولكن في قطاع غزة ، من قبل مختلف المجموعات مسلحة التى تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الوضع الأمني المتدهور في سيناء فإذا نجحت هذه الجماعات في التسلل إلى إسرائيل من سيناء وتسببت فى خسائر واسعة الانتشار، فإنها يمكن أن تجر المصريين والإسرائيليين إلى مواجهة غير مرغوب فيها فمنذ عام ١٩٤٨، سارت العلاقة بين مصر وإسرائيل من خلال عدة مراحل، المرحلة الأولى، تأرجحت بين العداء الكلي والجزئي عندما كانت مصر بمثابة الراعي للقضية الفلسطينية، والمرحلة الثانية، هى السلام البارد، عندما حاولت مصر – دون جدوى في الغالب – القيام بدور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، طيلة السنوات الماضية ، والآن دخلت كلا البلدين المرحلة الثالثة، وسوف يكون لمصر بقيادة مرسي خياران:

الخيار الأول: أنه يمكن تبنى سياسة وساطة إيجابية عادلة بين مختلف الفصائل الفلسطينية وإسرائيل.

والخيار الثانى أن يحاول د٠ مرسى استعادة الوضع القديم ، برعاية الجماعات الفلسطينية التى لن تقبل بأقل من تقديم المساعدات والدعم المالى واللوجستى وحتى العسكرى ، كما فعلت سوريا ، وفى هذه الحالة فأن المواجهة المباشرة مع إسرائيل ، لا مفر منها .

تحديات السياسة الخارجية

ليس من قبيل المبالغة أو التضخيم في شأن الثورة المصرية أن توضع ضمن الثورات التاريخية الكبرى التي عرفها العالم ابتداءاً من الثورة الفرنسية ويستند هذا

التوصيف للثورة المصرية إلى حجم مصر ووزنها القومي والإقليمي والعالمي، وإلى تصور واقعي من العالم بأسره لمدى وسعة التأثير الذي ستحدثه في محيطها القريب والبعيد، كما يستند إلى ردود الفعل المتباينة التي جمع بينها عامل التقدير من جماهير العالم ومفكريه، وإلى الطبيعة السلمية التي اتسمت بها هذه الثورة حتى وهي تواجه تحديات من الثورة المضادة الداخلية المتمثلة في بقايا النظام القديم الذي قوضته هذه الثورة أو كادت وقد اتضح وجود إجماع حقيقي وموضوعي على مكانة الثورة المصرية بين الثورات الكبرى حتى وهي لم تكد تخوض فيما يواجهها، أو ينتظر أن يواجهها من تحديات السياسة الخارجية ولقد شكلت تحدياً للسياسات الخارجية لأكبر وأقوى دول العالم ابتداء من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وحلف الأطلسي وإسرائيل، التي لا تزال تتخبط سياستها الخارجية بشأن الثورة المصرية بين توقعات وتصورات شتى أما تحديات السياسة الخارجية الثورية التي يجب على الرئيس المصرى الجديد أن يواجهها، خاصة بعد ان ينجلي الوضع العام المحيط بها والظروف الداخلية فإنها ستضيف أبعاداً قصوى بالغة الأهمية إلى قيمة هذه الثورة وتأثيرها على الوضع الإقليمي والعالمي .

ومثلما فتحت ثورة يناير الطريق أمام حدوث تغيرات داخلية فى مصر، فإن قدوم رئيس جديد يفرض بدوره تحديات على سياسة مصر الخارجية، الأمر الذى يدفع للتساؤل عما إذا كانت السياسة الخارجية سوف تشهد تحولات جوهرية تجاه العلاقة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة، وهل ستطال التغيرات محيطها العربى والأفريقي، وتشمل إيران؟ أو بمعنى آخر هل ستحدث مراجعة وإعادة نظر فى الدوائر الثلاث الأساسية للسياسة الخارجية المصرية وهى العربية والأفريقية والإسلامية، التى تعد المجال الحيوى لمصر؟

١- التحدي الديمقراطي :

اختار الشعب المصري ديمقراطيا مرشح الأخوان المسلمين للرئاسة كأول رئيس مصري ينتخب ديمقراطيا في تاريخ مصر القديم والحديث، إذا استثنينا انتخاب

أعيان مصر لمحمد علي وهذا يضع الأخوان المسلمين أمام تحديات كبيرة ففي أول خطاب للرئيس المصري المنتخب الدكتور محمد مرسي، أكد علي احترامه للحريات و الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أكد التزام مصر بكل المعاهدات التي وقعتها، وهي تعد رسائل مختلفة داخلياً وخارجياً يحاول أن يطمئن بها الجهات المرسلة إليها، ولكن نبقي في الرسالة الأولي، والتي تتعلق بقضية الحرية والديمقراطية، هل سوف يصدق أخوان مصر بعد وصولهم إلي السلطة ويحترموا الديمقراطية التي أوصلتهم إلي السلطة، أم سوف ينقلبون عليها ؟

٢- د٠مرسي وأمريكا :

ما هي حقيقة الدعم الأمريكي لوصول الإخوان إلى سدّة الحكم في أكبر بلد عربي؟

لعب الأمريكيون دورا مهما في تسهيل وصول الإخوان المسلمين إلى الرئاسة المصرية، وهي مسألة تأتى بعد أن لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية عبر دراستها لأكثر من عامل أن وصول أحمد شفيق إلى الحكم لن يضمن الاستقرار في مصر، كما أنّ الإخوان المسلمين نجحوا في فتح قنوات مع الأمريكيين تعززت بفعل المفاوضات المباشرة التي شارك فيها القيادي الاخواني المهندس خيرت الشاطر وأرست دعائم العلاقة بين الإخوان والإدارة الأمريكية التي حذرت بوضوح المجلس العسكري من التمييع في موضوع إصدار نتائج الانتخابات الرئاسية وثمة عامل مهم يتمثل فى المصلحة الأمريكية فى بناء حزام سنّي في مواجهة إيران وما يسمى المدّ الشيعي ، وتعهد الإخوان بعدم المساس بالمعاهدات الدولية يعني عمليا معاهدة كامب دايفيد للصلح مع إسرائيل عودة العلاقات مع إيران

٢- عودة العلاقات مع إيران

يبدو الالتباس الذي حدث إثر تصريحات مرسي لوكالة الأنباء الإيرانية فارس خير دليل على أن ثمة حارساً على مواقف مرسي من المسائل الاستراتيجية، وان شدّ الحبال قد بدأ بين الطرفين فعقب فوزه في الانتخابات قال الرئيس مرسي يجب

علينا استعادة العلاقات الطبيعية مع إيران على أساس المصالح (الاقتصادية)المشتركة للدولتين وتطوير مجالات التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي، لأنه سيحقق التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وهذا كان ضمن برنامجي بعد نشر هذا التصريح، بادر مرسي إلى نفيه، وبعد بثه بالصوت من قبل الوكالة الإيرانية، اضطرت قيادات إخوانية إلى الاعتراف بحقيقة التصريحات هذا الأخذ والرّد يعني، أن الرئيس مرسي حاول إبداء رأيه في أمور دقيقة، لكن ثمة قوى أخرى دفعته إلى تكذيب إجراء المقابلة التي قام بها فعليا وهذه أول إشارة هامة إلى أن الرئيس الجديد لن يكون مطلق اليدين في السياسة الخارجية وفي المسائل الاستراتيجية واضطر إلى التراجع عن مواقفه نتيجة الضغوط وهي على الأغلب آتية من المجلس العسكري ومن الأمريكيين وقد تعود العلاقات بين مصر وإيران لكن ليس بالسرعة ولا بالعمق اللذين قد يتخيلهما البعض ٠

٤- توازن العلاقات مع الغرب وإسرائيل ودول الخليج :

يرى رئيس وحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،اللواء الدكتور قدري سعيد، أن الرئيس الجديد القيادي في حركة الإخوان المسلمين، سيكون أمام امتحانات وتحديات صعبة، تفرض عليه اختيار سياسات واستراتيجيات متوازنة، بهدف تطبيق كل وعوده الانتخابية، وأنه مطالب بإرساء علاقات طيبة مع الغرب وأمريكا ومع دول الخليج، ومواجهة في نفس الوقت للدوائر المتشددة داخل جماعة الإخوان.

وأن أول شيء يواجه مرسي هو الصورة المرسومة حوله، وحول الاخوان، التي تشير إلى التشدد، فعليه أن يعمل على تغيير هذه الصورة، وإلا ستؤثر عليه بشكل سلبي في المستقبل إلى جانب الوفاء بتعهداته بألا يقتصر فريقه الحكومي والرئاسي فقط على الاخوان، بل يشمل كل القوى، فنفس الشعب الذي صوت له يمكن أن يعاقبه .

ودفع عجلة الاقتصاد لها علاقة بالخارج، مما يحتم عليه علاقات واضحة مع الغرب وأمريكا، فمرسي أمام نموذجين، إما الإيراني وينغلق على نفسه ويعادي الغرب، وإما النموذج التركي ويبقي على علاقات قوية مع الغرب وهناك عدد كبير

من الأحزاب، إلى جانب شباب الثورة الذين سينضمون إلى الأحزاب ، التى ستراقب عمله كما أن نتيجة التصويت أظهرت أن هناك نسبة كبيرة قالت للإخوان نحن نختلف معكم وبالتالي إذا لم يركز مرسي على السياسة الداخلية فسيؤثر ذلك عليه كثيرا .

٥- التأثير الأمريكي في السياسة المصرية:

أثناء أحداث الثورة المصرية تطلع الكثيرون من داخل مصر وخارجها نحو الأفق الأمريكى ليحاولوا استشراف الموقف الأمريكي و حجم التدخل الممكن للولايات المتحدة في أحداث الثورة.

وكان المثير للدهشة هو عدم وضوح هذا الموقف حتى مرحلة متأخرة من الثورة، وعزى عدم الوضوح إلى الإستراتيجية البراجماتية للولايات المتحدة، التى تضع مصالح الأمن القومى الأمريكى الإسرائيلى فوق كل الاعتبارات الأخرى ولكن بالرغم من هذا، فإن التحليلات السياسية التى صدرت من مختلف اتجاهات السياسية الأمريكية والإسرائيلية فى ذلك الوقت، كانت تبعث برسالة واحدة أن الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل قد خسرتا نظاماً سياسياً في مصر لا يمكن تعويضه.

وأمريكا الآن ليس لها سوى هدف واحد، هو استعادة عنصرى التأثير السياسى والاقتصادى فى النظام الحاكم الجديد فى مصر ويبقى لدوائر صناعة القرار الأمريكية عاملان فقط للتأثير في السياسة المصرية خلال مرحلة ما بعد الثورة، هما الإعلام والثقافة

قضايا معلقة مع إسرائيل

١- سرقة الآثار المصرية

إن سرقات إسرائيل بسيناء شملت مناطق تعود لعصر ما قبل التاريخ عثروا بها على أدوات حجرية هامة نقلت لإسرائيل ومناطق آثار مصرية قديمة فى وادى المغارة حيث توجد مناجم الفيروز عثروا بها على لوحات أثرية هامة نقلت

لمتحف هارتس بتل أبيب كما سرقت ١٢٠ لوحة أثرية من معبد سرابيت الخادم بجنوب سيناء وكان به لوحات هامة يطلق عليها أهل سيناء سربوت وجمعها سرابيت كان ينقش عليها تاريخ وأخبار الحملات التى كان يقوم بها ملوك مصر منذ عهد الدولة القديمة إلى سيناء لاستخراج الفيروز والنحاس من منطقة المغارة ووادى النصب قرب هذا المعبد ولقد أثبت الصحفى الإسرائيلى شروش موك فى صحيفة كولهائير عند اكتشافه لصور التقطها طيار من طائرة هليوكوبتر لواقعة السرقة الفعلية للأعمدة الحجرية بمعبد سرابيت الخادم والتى أرسلت لمبنى موشى ديان نفسه بالإضافة إلى ٣٥ تابوت فريد يعود تاريخها لعام ١٤٠٠ق م وتماثيل للمعبودة حتحور أنتزعت من المعبد نفسه٠

كما سرقت إسرائيل مقابر وادى فيران الأثرية ففى عام ١٩٧٨ قبل معاهدة كامب دافيد بعام قامت بعثة آثار إسرائيلية برئاسة أفينير جورين تابعة لجامعة تل أبيب بأعمال مسح أثرى لعدد ١١٦٦ مقبرة بوادى فيران وأخذت كل ما فيها وهى مقابر فردية وعائلية تشمل رهبان ومدنيين من القاطنين بالمدينة كما عثروا بهذه المقابر على قطع أثرية كانت تدفن مع الرفات منها صلبان من الصدف وأساور سرقت مع ما سرق من رفات الرهبان ولم يكتفوا بذلك بل سمحوا لأنفسهم بالعبث بهذه الرفات دون وجه حق حيث قام فريق متخصص فى علم الأنثروبولوجى تابع لقسم التشريح بجامعة تل أبيب فى محاولة خبيثة لتجريد سيناء من مصريتها بأعمال أنثروبولوجى على ٧٢ نموذج من الرفات التى تم استخراجها من ١١٦٦ مقبرة لتزوير تاريخ سيناء من خلال هذه الرفات لإثبات أن قاطنى وادى فيران وسيناء عامة من أصول غير مصرية ونحن لا نثق فى دراسات مجموعة لصوص سمحوا لأنفسهم بالعبث فى تاريخ سيناء وسرقة وتدمير آثارها ٠

وقد قاموا بأعمال نهب بمدينة دهب وبخصوص الآثار المسيحية دمروا مدينة الفرما بشمال سيناء (بيلوزيوم القديمة) التى تحوى آثار من العصر الرومانى إلى العصر الإسلامى ٠

ودمرت الآثار الواقعة على درب الحج المصرى القديم عبر سيناء حيث قاموا بتدمير قلعة نخل بوسط سيناء التى تعتبر من أهم محطات هذا الطريق فدمروا جزء منها فى عدوان ١٩٥٦ وحين احتلوا سيناء كان بها مسجد بمئذنة تم تدميره مع جزء كبير من القلعة ونهبوا محتوياتها وفى طور سيناء دمرت المنطقة الأثرية برأس راية التى تحوى قلعة إسلامية من العصر العباسى واستمر دورها الحضارى حتى العصر الفاطمى كشفت عنها بعثة آثار مصرية يابانية مشتركة ودخلت البلدوزرات لتدمر الجزء الجنوبى الشرقى من منطقة رأس راية الأثرية كما قاموا بتدمير الميناء الأثرى الهام الذى يعود للعصر المملوكى بمنطقة تل الكيلانى بطور سيناء ، وقاموا بأعمال حفائر بقلعة صلاح الدين بجزيرة فرعون وأعمال مسح أثرى حول الجزيرة عام ١٩٦٨وعثروا على آثار حاولوا عن طريقها تزوير تاريخ القلعة بادعائهم أنها ميناء يهودى

لذلك يجب الضغط على الكيان الصهيوني عن طريق اليونسكو بتقديم إحصاء شامل بعدد قطع الآثار المصرية بالمتاحف الإسرائيلية حالياً وتقارير علمية شاملة لكل أعمال الحفر بسيناء وإحصاء لكل الآثار المصرية التى سرقتها من سيناء .

٢- سرقة البترول المصرى

وفقا للقانون الدولي فإن لمصر الحق في الحصول على تعويض عن البترول الذي نهبته إسرائيل ويقدر بأكثر من ٢٣٦ مليون برميل نفط ، فقد استولت من الحقول المنتجة على نحو ٢٣٥ مليون و٥١٨ ألف برميل من الزيت الخام ، بالإضافة إلى ٤٥ ألف برميل من الزيت الخام كانت مخزنة بخزانات الشركة العامة للبترول في سيناء والهيئة العامة للبترول لديها مستندات تثبت استغلال إسرائيل لبعض الحقول المنتجة للبترول في سيناء وهي : حقل أبو رديس ، وبلاعيم البري والبحري ، وسيدار ، وفيران ، وإكما ، وعسل ، ومطارما ، وسدر ، والإنتاج اليومي لهذه الحقول كان يبلغ نحو ٨٧,١٥٦ ألف برميل زيت خام حصلت عليها إسرائيل .

٣- الأسرى المصريين

ولقد قتل الجيش اليهودي جميع الأسرى المصريين الذين احتجزوا فى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦م، وفى حرب يونيو ١٩٦٧م أسر اليهود نحو ٩٠٠ جندى مصرى بعد استسلامهم جراء فجيعتهم بالهزيمة العلمانية تحت الراية القومية؛ لكن اليهود أجهزوا على هؤلاء الأسرى جميعاً، وبعد احتلال اليهود لسيناء؛ وقع ٣٠٠ من المقاتلين المصريين والفلسطينيين فى الأسر، فأرسل الجيش اليهودي إحدى وحداته الخاصة فقتلتهم جميعاً وفى واقعة أخرى كشفت عنها صحيفة الجمهورية القاهرية فى ١٢/١٠/١٩٩٥م، تبين أن اليهود قتلوا على شاطئ قناة السويس نحو ثلاثة آلاف أسير مصرى، جاءوا بهم فى أفواج ، ليقتلوا فوجاً بعد فوج فى منتصف شهر أغسطس من عام ١٩٦٧م وحتى فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م لم تحقق المؤسسات الدولية فى الأنباء التى تحدثت عن قتل نحو ٢٠٠٠ من الأسرى المصريين قتلوا سحقاً بالدبابات، بعد الفوضى التي حدثت في نهاية تلك الحرب بعد الثغرة التى أحدثها شارون المأفون .

وقد اعترف أحد الباحثين الإسرائيليين ويدعى أرييه يتسحاقى بالكثير من هذه الوقائع التى فاجأت المراقبين والساسة، دون أن تحرك منهم ساكناً للتحقيق فيها كجرائم حرب، كان من الممكن بكل سهولة إجراء تحقيق دولي فيها لمعرفة الجناة ومعاقبتهم، ولكن كيف والجناة يهود، والضحايا مسلمون؟

إن الحجة المضحكة المبكية فى عدم مؤاخذة المؤسسة العسكرية اليهودية على جرائمها بحق العرب والمسلمين، هى أنها لم توقِّع على الاتفاقية الدولية المتعلقة بجرائم الحرب، ولهذا فهى ليست عضواً فيها، ولا تخضع لإجراءاتها أما المقاتلون من أجل الحرية فى أمريكا والعالم الغربى؛ فإن نطاق الحريات الذى يريدون إيصاله إلى عنان السماء وطباق الأرض يضيق عن استيعاب الكلام عن حرية وحياة الفلسطينيين وغيرهم من المسلمين، وقد اكتفت راعية الحرية فى العالم - أمريكا - فى أحداث غزة؛ بإجلاء ١٥٠أمريكياً من رعاياها هناك، عندما علمت بنية أولمرت اجتياحها ،مواقف مهينة وسياسات جائرة وموازين مختلة، تحتاج إلى منطق جديد في التعامل ونهج جديد في إدارة الصراع.

٤- سرقة المياه

إن محاكمة العدو الصهيونى ، ومحاسبته على عدوانه وجرائمه وسرقاته ضد مصر ، يعد أهم ما ينبغى أن يميز ثوار يناير عمن سواهم من تجار السياسة وسماسرة الثورات ، ورجال كل العصور حيث تقوم إسرائيل بسرقة المياه الجوفية في سيناء واستغلالها في عملية تبريد مفاعل ديمونة النووي بصحراء النقب، وفي تقديم الإمدادات المستوطنين اليهود هناك لاستخدامها في تنمية الصحراء وزراعتها والأدهى هو أن إسرائيل تقوم ببيع المياه الجوفية التي تسرقها من مصر إلى الفنادق المصرية بسيناء، حيث تشتري الفنادق المياه من إيلات بسعر مرتفع لقلتها مقارنة بأسعار المياه المصرية التي تصل هناك وتقوم بسحب المياه الجوفية من الأراضي المصرية بالمخالفة للقانون الدولي، مستخدمة أحدث الطلمبات لسرقة المياه والخزان الجوفي المعروف بخزان الحجر الرملي النوبي هو أكبر الخزانات التي يتم سرقتها، ويتواجد على معظم أجزاء الشريط الحدودي الشرقي لمصر من الكونتلا جنوبا، وحتى الصابحة شمالا، والميل الطبيعي للخزان في اتجاه الشريط الحدودي وتقدر كمية المياه المتدفقة منه حوالي ١٠ ملايين متر مكعب سنويا كفاقد طبيعي، وعدد الآبار الموجودة حالياً على خزان الحجر الرملي النوبي يبلغ ٥٥ بئرا والسحب اليومي له ١٣٢٠٠ متر مكعب بما يوازي ٤ ملايين متر مكعب سنوياً.

والمياه السطحية في المناطق الحدودية الشرقية تتمثل في الأمطار التي تسقط في مواسم محددة، مثل الأمطار التي تسقط على وادي الجرافي والذي يقع في المنطقة التي تمتد من مطار النقب جنوبا ٥٠ كم على الحدود الدولية.

التحدى الزراعى

يُعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي منخفضاً، لذا يجب توجيه اهتمام أكبر لتمويل عملية التنمية الزراعية والريفية، وأن تأخذ الاستراتيجية القومية في الحسبان

أهمية هذا القطاع ومساهمته في مكافحة الفقر، وتغير المناخ، وعدم استقرار الأسواق العالمية، وأن ينعكس ذلك في زيادة الاستثمار فيه وعلاوة على ذلك، يتعين تطوير القدرات البشرية في القطاع الزراعي، وتقييم كافة الجهود السابقة التي بُذلت في مجال التدريب وبناء القدرات، ورصد نتائجها وآثارها وهناك حاجة أيضاً لتقوية الروابط بين مراكز البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي وأخيراً، يعد توفير المدخلات الزراعية في التوقيت المناسب، وتطوير ومتابعة أسواقها، وتقديم مجموعة مناسبة من هذه المدخلات للمزارعين بأسعار معقولة- من خلال التعاونيات -أموراً ضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة.

التحدى الصناعى

واجهت الصناعة المصرية صعوبات عديدة خلال الفترة الماضية مما أدي إلى تراجع حجم انتاجها بصورة غير مسبوقة خلال العامين الماضيين حيث وصل الإنتاج إلى٢٤٠ مليار جنيه في٢٠١١/٢٠١٢ بانخفاض نسبته٤٠% تقريبا عن عام٢٠٠٩/٢٠١٠.

وهناك أسبابا عديدة وراء ذلك الانخفاض منها عدم الاستقرار الأمني خلال الفترة الماضية الأمر الذي ترتب عليه تداعيات سلبية، تشمل غياب الوردية الثانية في معظم المصانع المصرية، والتي كانت تتم عادة في الفترة المسائية وذلك لصعوبات انتقال العاملين في هذه الوردية من مواقع سكنهم إلي المصانع وبرغم أن هذه الوردية يكون إنتاجها اقل نسبيا من حجم الوردية الأولي إلا أنها بلا شك تمثل جزءا رئيسيا من حجم إنتاج المصانع، كما ترتب علي المشكلة الأمنية أيضا صعوبات في نقل الخامات من الموانئ للمصانع، وأيضا في نقل السلع المنتجة من المصانع إلي الأسواق في مختلف المحافظات، بالإضافة إلي كثرة الاعتصامات والمطالب الفئوية، كما أن هناك تحديات عديدة واجهتها الصناعة كان لها أثر كبير في ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلي انخفاض القدرة التنافسية للمصانع المصرية ومن أهمها حدوث أزمات في الطاقة وخاصة نقص البنزين والسولار والمازوت، والتي تعتبر ضرورة كوقود لتشغيل المصانع وسيارات

نقل البضائع والخامات، بالإضافة إلى مشكلة التمويل نتيجة عدم توفير العديد من البنوك لاحتياجات الصناعة من التمويل اللازم للنشاط الجاري لشراء الخامات ومستلزمات الإنتاج .

التحدى المائى

تقع مصر حاليًا تحت خط الندرة المائي الذي يقدر عالمياً بمقدار ألف متر مكعب للفرد سنويًا من موارد المياه المتجددة التي تكفي لتغطية الاحتياجات المحلية الزراعية والصناعية وغيرها من الاحتياجات الأساسية اللازمة لعملية التنمية ومع التزايد المستمر في عدد السكان تناقص نصيب الفرد في مصر من موارد المياه المتجددة من ٢٥٠٠متر مكعب للفرد سنويًا في الخمسينات إلى ٧٥٠متر مكعب للفرد سنويًا في الوقت الحالي ومن المتوقع أن يبلغ نصيب الفرد ٢٥٠ متر مكعب سنويًا عام ٢٠٥٠ وهذه الفجوة المتزايدة بين موارد المياه المتجددة المتاحة والاحتياجات من المياه تحتم ضرورة الوصول إلى حد الندرة المائي من خلال إعادة استخدام المياه، واستخدام المياه الجوفية غير المتجددة، وتحلية مياه البحر، واستيراد المياه الافتراضية الكامنة في الكثير من المنتجات الغذائية وكمثال لما يمكن اعتباره نموذجًا للتخطيط بالمشاركة، اشتركت كافة القطاعات التي لها علاقة بالمياه لمدة ثلاث سنوات في وضع الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠١٧ ، وذلك تحت مظلة وزارة الموارد المائية والري وتبلغ التكاليف الاستثمارية المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة حتى عام ٢٠١٧ – ١٤٥مليار جنيه، بينما تبلغ التكاليف الجارية المطلوبة لعمليات التشغيل والصيانة نحو ٤٥ مليار جنيه ويجري حاليًا تنفيذ الخطة.

التحدي السياحي

يقع على كاهل رئيس مصر الجديد زيادة موارد الدولة السيادية من النقد الأجنبى عبر التشغيل الكامل لعجلة السياحة لأنها تمثل قاطرة القطاعات الاقتصادية بأكملها يليها تنشيط الصادرات وفرض ضرائب على أصحاب الدخول التصاعدية المرتفعة وتفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص فى مجال المشروعات

القومية العملاقة وتقديم تسهيلات متنوعة للمستثمرين فى مختلف القطاعات خاصة فى المدن الجديدة ووفقا للأرقام الرسمية فان عائدات القطاع السياحي، الدعامة الرئيسية للاقتصاد الذي يعمل به ١٠% من السكان، انخفضت بنسبة ٣٠% عام ٢٠١١ بعد أن أثنت مشاهد أحداث الثورة والفترة الانتقالية السياح عن التوجه إلى هذا البلد ويضع خبراء فى قطاع السياحة قائمة من المطالب أمام رئيس الجمهورية الجديد لتحريك هذا القطاع الذى يعد قاطرة التنمية أهمها تأجيل تحصيل الضرائب والتأمينات وعدم فرض غرامات تأخير لحين استرداد هذا القطاع عافيته بعد الاستقرار الأمنى بتوحيد جهات الإشراف على المنشآت والشركات السياحية مع تفعيل القانون الذى يحكم إشراف وزارة السياحة والغرف والمحلات التجارية السياحية .

ويطالب هؤلاء الخبراء بإعادة النظر فى التشريعات التى تحكم النشاط السياحى وهناك جانبان رئيسيان يجب أخذهما في الاعتبار عند تنشيط السياحة البيئية:-

١- توفير بنية أساسية مادية لخدمة السياح الذين ينشدون المغامرة مثل الطرق،والمطارات، وتسهيلات الإقامة، والممرات في الطرق الوعرة2 ية ٢- بنية أساسية غير مادية ،مثل الخرائط الخاصة بالممرات، والمعلومات الخاصة بالتراث والثقافة، ومحال بيع لوازم الرحلات، وبرامج تدريب لمقدمي الخدمات، بما فيهم المرشدين، والمترجمين، والفنادق البيئية، والقواعد التنظيمية، وغيرها وحتى يمكن جذب عدد أكبر من السياح، تحاول مصر تغيير الكثير من الأوضاع ومنها إعادة التركيز على النمو الأخضر.

الأمن الغذائى

لقد أثر ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية على تكلفة المعيشة من خلال زيادة أسعار السلع الغذائية المستوردة، وزيادة تكلفة السلع المنتجة والخدمات المقدمة محلياً وكذلك تكلفة الإنتاج وقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بسرعة شديدة وبلغ ذروته في أغسطس ٢٠٠٨، خاصة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية ويمثل

الإنفاق على الطعام ٥٣%من إجمالى إنفاق الفئات التي تقع في العُشر الأفقر، و٣٣%من إجمالى إنفاق الفئات التي تقع في العُشر الأغنى وينعكس اتجاه كفة الميزان لصالح الأغنياء في معدل إنفاق الفرد لدى كل مجموعة من مجموعات الإنفاق و بلغ إجمالى الدعم ٨٤.٢ مليار جنيهاً مصرياً، وتعد قيمة الدعم المقدم للطاقة في مصر أكبر من إجمالى ما يتم تخصيصه للتعليم والصحة ويحظى الخمس الأغنى في مصر -وبصورة غير عادلة - بالنصيب الأكبر من دعم الطاقة، وذلك بالرغم من أن تعويض أفقر فئة يتكلف نسبة ضئيلة فقط من إجمالى دعم الطاقة ولذلك فإنه من المهم مراجعة سياسة تسعير منتجات الطاقة وإعادة توجيه الدعم والتعويض إلى الاثنين إلى ثلاث أخماس الأقل إنفاقاً في مصر وفي هذا السياق، فإن مصر بصدد وضع نظام فعال يستهدف الأسر الأكثر احتياجاً وتقديم المساعدة إليها وتعمل وزارة التضامن الاجتماعى- بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية -على إعداد قاعدة بيانات واسعة، وتعميم نظام استخدام البطاقات الذكية حتى تحل محل نظام بطاقات التموين الحالية، ويتم استخدامها في إدارة الدعم الغذائى، وفي تقديم أشكال أخرى من المساعدات بما في ذلك التعويضات النقدية للمستحقين وتتزايد حالات سوء التغذية في مصر خاصة بين الأطفال كما أشار المسح السكاني والصحي لمصر لعام ٢٠٠٨، ويُعتبر سوء التغذية أحد مؤشرات الطفولة القليلة التي شهدت تدهوراً .فالحرمان الغذائي الشديد – الذي يقاس باستخدام بيانات عن مقاييس فشل وظائف الجسم البشري في الأطفال تحت سن الخامسة يعاني منه نحو ١٧% من الأطفال في هذه الفئة العمرية، أي أن ١.٥مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من حرمان غذائي شديد وتعتبر مشكلة سوء التغذية بين هؤلاء الأطفال مشكلة حادة ويعتبر التفاوت حسب مكان الإقامة كبيراً حيث إن الأطفال في المناطق الريفية أكثر عُرضة للإصابة بالتقزم بالمقارنة للأطفال في المناطق الحضرية ولما كانت مشاكل التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة تُعتبر مصدر معظم الأمراض المزمنة غير المعدية المرتبطة بالتغذية لدى البالغين، فإن توفير الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل وفي فترة الطفولة المبكرة يمكن أن يؤدي إلى

إنخفاض حاد في عدد الحالات المصابة بهذه الأمراض، وإلى تخفيض الانفاق على التأمين الصحي الخاص بأمراض التغذية المزمنة التي سوف يتحملها نظام التأمين الصحي القومي في المستقبل.

التحدى الأمنى

فرض التحدي الأمني نفسه على أجندة الرئيس المصري المنتخب فحتى الآن لم تفق الشرطة من هول ما وقع في الثورة فهي لم تعد للشوارع بعد هزيمتها أثناء الثورة، مما يترك المجال لأمن منفلت، فالكثير من المصريين يشعر بأن هذا الأمر مقصود من المجلس العسكري وهدفه وضع المصريين أمام خيارات صعبة للقبول بالاستقرار على حساب مطالب الثورة الديمقراطية لكن هذه السياسة قد تفجر الثورة من جديد، وهناك بدايات لهذا الاتجاه، ففي جمعة الاحتجاج على محاكمة المدنيين لدى الأجهزة العسكرية كادت الثورة أن تنفجر مجدداً في وجه المجلس العسكري.

وافتتح الرئيس محمد مرسى لقاءه بالوزراء باجتماع مع وزير الداخلية وقيادات الشرطة، ناقش خلاله الحاجة إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى الشارع ويسعى مرسي إلى طمأنة عناصر الشرطة أنه لم يأت لتصفية حسابات، داعياً إلى فتح صفحة جديدة عنوانها إعادة الأمن والاستقرار إلى الشارع وأن جهاز الشرطة جهاز وطني يجب الحفاظ عليه باعتباره أحد أركان الدولة المدنية الحديثة وأن أي إعادة هيكلة للشرطة ستكون وفق القانون ويحتاج د٠مرسي إلى إعادة الأمن لتحريك عجلة الاقتصاد المتدهور، وجذب الاستثمارات، إضافة إلى عودة السياحة إلى معدلاتها الطبيعية ولذلك عرض مع الوزير ومساعديه الخطط الأمنية في المرحلة المقبلة، وطالبهم بإرسال رسالة طمأنينة إلى جميع أفراد هيئة الشرطة بأن الرئيس لم يأت لتصفية الحسابات وأنه رئيس لكل المصريين وأكد أنه يرفض ما يردده البعض عن مصطلح تطهير الوزارة وفي غضون ذلك، أحيل ٤١من القيادات السابقة للشرطة، في مقدمتهم رئيس جهاز مباحث أمن الدولة المنحل اللواء حسن

عبد الرحمن، إلى محكمة الجنايات بتهمة حرق وإتلاف مستندات جهاز أمن الدولة المنحل في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ووجهت النيابة إلى المحالين تهم الإتلاف العمدي لأوراق الجهة التي يعملون فيها، بأن قاموا بفرم وحرق أرشيف إدارات وفروع ومكاتب جهاز أمن الدولة المنحل، والاشتراك بالتحريض والمساعدة على ارتكاب تلك الجريمة، والإضرار عمداً بمصالح الجهة التي يعملون فيها،مما أدى إلى حرمان الجهاز والدولة من معلومات ووثائق مهمة تتعلق بالأمن القومي المصري.

فى السطور التالية يقدم قيادات وخبراء الأمن روشتة أمنية للرئيس الجديد تتضمن أهم القرارات التى يجب عليه اتخاذها فور توليه المسئولية لعودة الأمن والاستقرار للبلاد، وما هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأمن في الفترة الحالية؟

إن الداخلية حدث بها جرح عميق بعد الثورة مما أدى إلى انخفاض الروح المعنوية لدي الضباط والأفراد، بالإضافة إلى الفجوة الرهيبة التي كانت موجودة بين جهاز الشرطة والشعب خلال العهد البائد، لكن يمكن احتواء هذه الأزمة خلال الفترة القادمة، خاصة وأن جموع الشعب أدركت الدور الحيوي والمهم الذي يقوم به جهاز الشرطة، كما أن الشرطة من الشعب ولا يمكن لنا أن ننفصل عن بعضنا البعض، وبالتالي فأننا نحتاج من الرئيس القادم أن يحقق العدالة التامة بين جميع الضباط والأفراد والعاملين بهيئة الشرطة من خلال تطبيق القانون على الجميع بلا استثناء سواء داخل الشرطة أو خارجها، والتأكيد على عدم تدخل وزير الداخلية فى سير العدالة وابعاد جهاز الشرطة تماما عن السياسة واقتصار دورها على الأمن الجنائى فقط، وكذلك العمل على استقلال هيئة الشرطة بحيث تعود سلطتها إلي المجلس الأعلى للشرطة ونؤكد علي ضرورة إعادة الانضباط إلي جهاز الشرطة خاصة بعد الانفلات الذي حدث بعد الثورة وتجاوز الأمناء والأفراد ضد الضباط، وغلق مديريات الأمن والأقسام، واحتجاز القيادات داخلها لحين تحقيق

مطالبهم، لذا فأنني أقترح أن يتم تطبيق القانون على الجميع سواء كان ضابطا أو أمينا أو فرد شرطة، فالكل سواء أمام العدالة، مع ضرورة النظر إلى مطالب الأمناء والأفراد بايجاد رعاية شاملة لهم ولأسرهم ماديا واجتماعيا فى ظل تدنى المرتبات، لأنهم الأكثر عرضة للإصابات والاستشهاد خاصة بعد هروب المساجين وانتشار السلاح بأنواعه المختلفة بصورة كبيرة .

وعلى الرئيس تفعيل دور السلطة التنفيذية وتطبيق القانون بحسم فى مواجهة البلطجة والخارجين عن القانون، وعلى كل من يعطل مرافق الدولة، ومنها قطع الطرق والسكة الحديد والتى انتشرت بصورة كبيرة فى الفترة الأخيرة دون رادع،على الرغم من أن هذا لا يحدث فى أي دولة فى العالم دون استعمال القانون بحزم وبشكل فوري ولابد للرئيس أن يضع خارطة طريق لعودة الأمن وذلك من خلال استقلال جهاز الشرطة حتى لا نري مرة أخري شرطة العادلى التى تمثلت فى عصا مبارك التى بطشت بالشعب المصري لصالح الحاكم وأيضا التطهير وليس المقصود به الفساد المادي كما يتخيل البعض ولكن تطهير فكري لقيادات مازالت تعتنق مذهب العادلى الذي يعتمد على نظام الكم وليس الكيف فى عمل الشرطة وليس لديه القدرة على التطوير والتغير والأخذ بالأساليب العلمية الحديثة وعن اختيار الوزير فإن قدرة الرئيس المقبل علي التعامل مع الملفات الأمنية تتوقف بشكل كبير على اختيار وزير الداخلية، فعلى الرغم من أن المنصب سياسى فى شكله، لكنه فى مضمونه هو منصب حرفى يحتاج إلى خبرات متراكمة فى مجالات الأمن المتعددة، وبالتالي فإن تعيين شخصية مدنية كوزير للداخلية سيجعل وزارة الداخلية ذاتها تشهد صراعا داخليا نتيجة تولى شخص من خارج هيكلها لهذا المنصب لذا فان المعيار الوحيد لاختيار وزير للداخلية ومساعديه لابد أن يعتمد علي الكفاءات والخبرات التي اكتسبها المرشحون لهذه الوظائف من خلال تاريخهم العملى ومستوى أدائهم الفعلى خلال مدة خدمتهم، فاختيار الوزير لهذا المنصب السيادي لابد أن يكون بناء على دراسات مستفيضة لملفات قيادات الصف الأول لوزارة الداخلية،نظرا لحاجة هذه الفترة الحساسة في تاريخ مصر

لإعادة الانضباط إليها، إلى شخصية ذات قدرات فائقة وإمكانات قيادية وفنية وعلمية عالية، وذلك لتقليل فترة عودة الشرطة بكثافة، وقدرتها على مواجهة المشكلات الأمنية. وحول دور الشرطة فى تأمين المظاهرات فالقانون ينظمها عن طريق إتباع الإجراءات السلمية، كبيان من ينوي القيام بمظاهرة إبلاغ وزارة الداخلية مسبقا بها، مع ضرورة مراعاة تحديد مكان التظاهرة وخط سيرها وتوقيت بدئها ونهايتها، حتى تستطيع الجهات الأمنية التأمين وفى حالة حدوث تجاوزات من المتظاهرين أو عمليات شغب وتخريب من خلال بعض المندسين فيحق لوزارة الداخلية، أولا الإعلان على إلغاء الموافقة الصادرة من الوزارة ومن أهم الملفات الأمنية الشائكة التى تواجه الوزير القادم والرئيس المقبل أيضا، تهريب السلاح والتي يراها مطاوع أنها ظاهرة لم يقض عليها من خلال القبض على القائمين على عمليات التهريب والتسليم والتسلم، ولكن هناك إجراءات لابد من إتمامها للوصول إلى الرءوس الكبيرة والتى تقف وراء تلك العمليات وترتب لها وتمويلها، بالإضافة إلى تكثيف التواجد الأمني على المناطق الحدودية والطريق السريعة لضبط مرتكبى تلك الجرائم، والإيقاع بكبار التجار وضبطهم من خلال معلومات يتم الحصول عليها من المقبوض عليهم، إلى جانب التعاون الإقليمى والدولى فى هذا المجال، ومحاولة تكثيف تواجد الشرطة على الحدود المصرية الغربية والجنوبية والشرقية.

التحديات الخارجية المرتبطة بالمشكلة الأمنية:

لم يكن التراخى الأمنى سبباً فى حدوث الهلع والخوف والرعب من الأحداث الداخلية فقط بل كانت الأحداث الخارجية أحد المستفيدين من التراخى الأمنى الذى عانت منه مصر وذلك فى عدة صور منها:-

وفرَّ الانفلات الأمني وتراخي قبضة الأمن في الدولة فرصة ذهبية لأنشطة أجهزة المخابرات الأجنبية ومع القبض على بعض الجواسيس إلا أن ذلك لا يعني حصار أنشطة التجسس لأن المقبوض عليهم قليل من كثير يعمل على الساحة.

– ضعف أمن الحدود فتح المجال لاختراقات من ليبيا والسودان وصل إلى حد ضبط شحنات صواريخ مضادة للطائرات.

– تزايدا في حالات حدوث إرهاب دولي عبر الحدود غير المؤمنة، مما يزيد من الخطر المحقق وانتشار تجارة السلاح وتجارة المخدرات.

– تفاعل دول الجوار مع الثورة في مصر وهذا ما حدث في ليبيا ولكن الأمر يقتضي اليقظة على القوى التي ستتولى سدة الحكم في ليبيا وهل هى قوى معتدلة أو متشددة لارتباط ذلك بالأمن القومي المصري.

– تصاعد التوتر مع إسرائيل لوجود قوى متطرفة داخل إسرائيل تدفع لذلك مع حرص عقلاء الصهاينة على عدم التصعيد حتى لا يؤدي ذلك إلى تجميع الشعب المصري حول القيادة وانطلاق عجلة البناء.

– استثمار منظمات المجتمع المدني في الخارج وهى ذراع مدني للسياسة الخارجية للدول للوضع الأمني في تصعيد المطالبات بتمكين المرأة والتشدد في تصعيد حركة حقوقية بحجة حقوق الأقليات وفي هذا الإطار يتم اللعب على الورقة الطائفية وهو توجه استراتيجي للدولة الصهيونية .

التحدى الأخلاقى

التدهور الأخلاقي في مجتمعنا هل أصبح ظاهرة الآن؟

هل كان موجودا من الأصل ولم نلتفت إليه إلا بعد ثورة ٢٥ من يناير؟ وهل هو تدهور أم انفلات أخلاقي؟

هل من سبيل لإيقاف انهيار تلك القيم والأخلاق؟

لم نكن نعيش حياة هادئة قبل الثورة وكنا نعاصر انفلات الأعصاب وسوء معاملة الناس لبعضهم البعض، لأن أكبر نموذج لتدهور الأخلاق هو الفساد

والفساد موجود من قبل الثورة، وما بعد الثورة من انفلات هو نتاج طبيعي لغياب الأمن فالأخبار التى نسمعها ونقرأها يوميا عن التحرش ومعاكسة الفتيات وجرائم السرقة والبلطجة فى النهار تعنى أن الأمن كان يمثل نقطة خوف وليس احتراما وهذا رد فعل طبيعي بعد غياب الأمن أن تظهر صورة عكسية تماما فالخوف يؤدي إلى الالتزام والالتزام الناتج عن الخوف حينما يزول مبرر الخوف ويتطور إلى انهيار وفساد واستغلال وأخلاقيات غير منتظمة بخلاف الالتزام الناتج عن الاحترام فحين اختفى عنصر المساءلة ظهر العكس بصورة فجة بالإضافة إلى الإعلام الذي يركز على الجانب السيئ بعد ثورة ٢٥ من يناير، ولذلك يجب أن نعرف من المتسبب ومن الذي يقوم بتلك الأفعال؟ والناس فى الشارع يتبعون سلوكيات القطيع أي أنهم يمشون وراء أي كلام أو أي رأي أو شائعة فهناك هدف غير واضح لعدم وجود قدوة، وعدم وجود ردع سريع للمخطئ وكأننا ننادي بمزيد من التسيب وهذا ليس نتاج ثورة ٢٥ من يناير وانما نتاج ما قبل ٢٥ من يناير فهناك اتجاه أن نظهر أن هناك انهيارا فى الاقتصاد والأخلاق وكل الجوانب بعد ٢٥ من يناير وهذا غير صحيح فالثورة نجحت ولابد أن تنجح معها كل الجوانب ونلغى مقولة أننا مازلنا كما نحن وتدهور السلوك الاجتماعى هو نوع من عدم الانضباط الفكري أو السلوكى وهذا سببه عدم وجود كبير يتكلم أو حكومة أو شخصية مسئولة تقف ضد الانفلات ونلجأ إليها حيث أنه هناك إهدار للوقت والمال والاقتصاد والسياحة والبورصة فليس هناك أحكام رادعة قوية ضد البلطجة فأمن الشارع لن يأتى إلا بالشرطة ولذلك لابد أن نحترم الشرطة وأن يحاكم أي شخص يهين شرطيا أو عسكريا محاكمة عسكرية حتى تعود الثقة مرة أخري للشرطة التى تحمينا ونظام الطوارئ لابد أن يستمر وهذا لن يحدث إلا إذا وقفنا أمام البلطجية بعنف حتى يشعر الكل بأن هناك وقفة حاسمة حتى نقضى على حالة الفوضى ولابد أن نفصل بين الأوراق المخلوطة ونعود للأصل بقواعد وأسس وضعها الأمن الذي يعطى هيبة للدولة لأنهم يمثلون الحكومة والشعب وهذا التدهور جاء أيضا من مجموعة منحلة أخلاقيا وكانت مقهورة وعندما وجدت مناخا

مناسبا ظهرت بشكل بشع – كما يري الدكتور رشاد عبداللطيف عميد كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان وأسباب هذا الظهور:

(١) ضعف جهاز الشرطة .

(٢) عدم التدخل من الجيش .

(٣) عدم وجود المقاومة من المواطنين المتمثلة فى اللجان الشعبية وأخيرا وجود الظروف المهيئة للجريمة فحدث نوع من التدهور الأخلاقى لمن هم متدهورون فأخذت الجرائم صورة بشعة مثل: اغتصاب الفتيات، قتل أبرياء فى المنازل وسرقة الممتلكات العامة، وهناك فئة أخري كان لديها استعداد للانحراف فوجدوا الغياب الأمنى وحدثت المعاكسات والتحرش وهناك نمط آخر وهو راكبو موجة الثورة الذي وجد حماية فى الثورة مما يجعله يتطاول على أناس أفاضل مثل رؤساء بالجامعات والدخول على رئيس العمل وطرده من عمله وهذا لم يحدث في التاريخ، والحل الأمثل حتى نفيق من هذا التدهور:

(١) عودة اللجان الشعبية وإعطاؤها صلاحيات.

(٢) عودة الهيبة إلى الشرطة من خلال أية وسيلة من وسائل الإعلام.

(٣) أخيراً وهو الأهم أنه لابد للجيش أن يكشر عن أنيابه حتي لا يضيع المجتمع وتنهار الدولة .

***